

Distr.: General
28 July 2017
Arabic
Original: English

اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠

الدورة الأولى

٢-١٢ أيار/مايو ٢٠١٧

محضر موجز للجلسة الأولى

المعقودة في مركز فيينا الدولي، فيينا، يوم الثلاثاء، ٢ أيار/مايو ٢٠١٧، الساعة ١٠:٠٠

الرئيس المؤقت: السيد ماركرام (جنوب أفريقيا)
الرئيس: السيد فان دير كواست (هولندا)

المحتويات

افتتاح الدورة

انتخاب الرئيس

بيان الرئيس

إقرار جدول الأعمال

تنظيم الأعمال

مناقشة عامة للمسائل المتصلة بجميع جوانب عمل اللجنة التحضيرية

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي تقديم التصويبات بإحدى لغات العمل، وعرضها في مذكرة وإدراجها أيضا في نسخة من المحضر، وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



الرجاء إعادة استعمال الورق

17-07703 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠:١٠.

افتتاح الدورة

١ - **الرئيس المؤقت:** أعلن افتتاح الدورة الأولى للجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠، التي عُقدت وفقاً لقرار الجمعية العامة ٦٨/٧٠ المؤرخ ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. وقال إن بداية دورة استعراض جديدة تكتسي دائماً أهمية لأنها ترسي الأساس لما تسعى الدول الأطراف إلى تحقيقه في المؤتمر الاستعراضي المقبل. وعلى الرغم من المشاورات المكثفة التي جرت بشأن وثيقة ختامية موضوعية، لم يكن في الإمكان التوصل إلى اتفاق في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٥. وخلال الدورة الحالية، زاد بالتالي العبء الملحق على كاهل الدول الأطراف للشروع في بلورة المبادئ الأساسية من أجل ضمان نجاح المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٢٠. وفي حين قد يستتبع ذلك إعادة تأكيد بعض المبادئ، يجب أيضاً اتخاذ إجراءات بشأن ما تم الاتفاق عليه بالفعل من أجل الوفاء بالالتزامات بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، والبحث عن سبل ووسائل أخرى للمضي قدماً في نزع السلاح النووي وتعزيز نظام عدم الانتشار النووي وتعزيز عالميته.

انتخاب الرئيس

٢ - **الرئيس المؤقت:** قال إنه، وفقاً للممارسة المتبعة في الماضي، سيرأس الدورة الأولى للجنة التحضيرية ممثل من مجموعة دول أوروبا الغربية والدول الأخرى التي رشّحت السيد فان دير كواست، ممثل هولندا.

٣ - انتُخب السيد فان دير كواست (هولندا) رئيساً بالتركية.

٤ - تولى السيد فان دير كواست (هولندا) رئاسة الجلسة.

بيان الرئيس

٥ - **الرئيس:** قال إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تكتسي أهمية أساسية بالنسبة للأمن الإقليمي والدولي، ولذلك يجب على الدول الأطراف أن تعمل دائماً على الحفاظ عليها وتعزيزها. ومع ذلك، لم يتوصل المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٥ إلى الاتفاق على وثيقة ختامية ولم تخف حدة الاختلافات في الرأي منذ ذلك الحين. ففي الواقع، إن التوترات الجغرافية السياسية المتصاعدة قد زادت الطابع الملح للمهمة التي يتعين القيام بها.

٦ - وأضاف قائلاً إن أهمية المعاهدة تتعدى ما تنص عليه أحكامها الأحد عشر. وإن كلا من تاريخ المعاهدة وديباجتها وتنفيذها على مر السنين وضعها في صميم نظام عدم الانتشار. وعلاوة على ذلك، فقد أنشأت المعاهدة نظاماً سياسياً يقوم على القواعد ويمثل مسؤولية مشتركة بين جميع الدول الأطراف من حيث الحفاظ عليه وتعزيزه. ومن هذا المنطلق، فإنه سيواصل، بصفته الرئيس، تعزيز الجهود الرامية إلى الانفتاح والشمول قدر الإمكان خلال الدورة الحالية.

٧ - وحث الدول الأطراف على ألا تركز حصراً على مجالات الخلاف القائمة، بل أن تبقي نصب أعينها القواسم المشتركة فيما بينها جميعاً وما تسعى إلى تحقيقه سوية من أهداف في النهاية المطاف. وإن نتائج مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتبديدها في عام ١٩٩٥ والمؤتمر الاستعراضي لعامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٠ توفر إطاراً مرجعياً جيداً كنقطة انطلاق.

إقرار جدول الأعمال (NPT/CONF.2020/PC.I/7)

٨ - أقر جدول الأعمال.

تنظيم الأعمال

٩ - **الرئيس:** قال إنه وفقاً للممارسة السابقة، يعمل رؤساء الدورات كنواب لرئيس اللجنة خلال الدورات التي لا يتولون فيها الرئاسة. وفي هذا الصدد، رشحت مجموعة دول شرق أوروبا السيد بوغاييسكي، ممثل بولندا، ليكون رئيساً للدورة الثانية للجنة التحضيرية. وقال إنه يعتبر أن اللجنة ترغب في انتخاب السيد بوغاييسكي رئيساً للدورة الثانية.

١٠ - لقد تقرر ذلك.

١١ - **الرئيس:** قال إنه يُقترح، استناداً إلى المعلومات التي قدمتها الأمانة العامة، أن يكون موعد انعقاد الدورة الثانية للجنة التحضيرية، المقرر عقدها في جنيف، في الفترة من ٢٣ نيسان/أبريل إلى ٤ أيار/مايو ٢٠١٨. وأشار إلى أن اعتماد هذه الفترة يراعي البرنامج الزمني المؤقت لاجتماعات هيئات الأمم المتحدة المعنية بنزع السلاح. وقال إنه إذا لم يكن هناك اعتراض سيعتبر أن اللجنة ترغب في عقد دورتها الثانية في تلك الفترة.

١٢ - لقد تقرر ذلك.

الحكومات إلى الإدلاء ببيانات شفوية أمام اللجنة بقرار من اللجنة، على أساس كل حالة على حدة“.

٣ - ”يُسمح لممثلي المنظمات غير الحكومية، بناء على طلبهم، بأن يحضروا جلسات اللجنة ما عدا الجلسات التي يتقرر أن تكون مغلقة، وأن يجلسوا في الأماكن المحددة لهم، وأن يتلقوا وثائق اللجنة، وأن يقوموا، على نفقتهم الخاصة، بتقديم مواد مكتوبة للمشاركين في اللجنة. وتخصص اللجنة أيضا جلسة للمنظمات غير الحكومية كي تتكلم فيها في كل دورة من دورات اللجنة“.

١٦ - لقد تقرر ذلك.

١٧ - الرئيس: قال إن الوكالات المتخصصة والمنظمات الحكومية الدولية والكيانات التالية طلبت حضور جلسات دورة اللجنة التحضيرية: المفوضية الأفريقية للطاقة النووية، والاتحاد الأفريقي، ووكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والوكالة البرازيلية- الأرجنتينية لحصر المواد النووية ومراقبتها، والاتحاد الأوروبي، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، وجامعة الدول العربية، ومنظمة حلف شمال الأطلسي، واللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ومعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح؛ وبالإضافة إلى ذلك، قُدمت طلبات من جانب ٤٨ منظمة غير حكومية مدرجة في الوثيقة NPT/CONF.2020/PC.I/INF.3. وقال إنه يعتبر أن اللجنة ترغب في أن تحيط علما بتلك الطلبات.

١٨ - لقد تقرر ذلك.

١٩ - الرئيس: قال إنه يعتبر أن اللجنة ترغب في مواصلة ممارستها السابقة المتمثلة في أن تكون لغات عملها الإسبانية والإنكليزية والروسية والصينية والعربية والفرنسية.

٢٠ - لقد تقرر ذلك.

٢١ - الرئيس: أشار إلى أنه خلال الدورات السابقة للجنة التحضيرية جرى توفير محاضر موجزة، في كل دورة، للجلسة الافتتاحية وجلسات المناقشة العامة والجلسة الختامية للجنة. وبالإضافة إلى ذلك، كانت تُحفظ سجلات القرارات المتخذة في الجلسات الأخرى. واعتبر الرئيس أن اللجنة تود أن تواصل العمل تبعا لذلك في الدورة الحالية.

١٣ - الرئيس: اقترح أن تعتمد اللجنة القرار التالي: ”تقرر اللجنة أن تبذل قصارى جهدها لاتخاذ قراراتها بتوافق الآراء. وإذا لم يتم التوصل إلى توافق في الآراء، فعندئذ تتخذ اللجنة قراراتها وفقا للنظام الداخلي لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥، الذي سيُطبق مع مراعاة ما يقتضيه اختلاف الحال“.

١٤ - لقد تقرر ذلك.

١٥ - الرئيس: أشار، بالنسبة لمشاركة كيانات أخرى غير الدول الأطراف في دورات اللجنة التحضيرية، إلى أن اللجنة قد ترغب، بالاستناد إلى الممارسة التي اتبعتها اللجان التحضيرية السابقة والأحكام ذات الصلة من النظام الداخلي للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٥ والاتفاق الذي تم التوصل إليه في الدورة الثالثة للجنة التحضيرية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٥، في اعتماد القرار التالي:

١ - ”يُسمح لممثلي الدول غير الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بناء على طلبهم، بأن يحضروا، بصفة مراقبين، جلسات اللجنة ما عدا الجلسات التي يتقرر أن تكون مغلقة، وأن يجلسوا في اللجنة خلف اللوحات التي تحمل أسماء بلدانهم، وأن يتلقوا وثائق اللجنة. وبحق لهم أيضا أن يقدموا وثائق إلى المشاركين في اللجنة“.

٢ - ”يُسمح لممثلي الوكالات المتخصصة والمنظمات الحكومية الدولية والإقليمية المشتركة بين الحكومات، بناء على طلبهم، بأن يحضروا، بصفة مراقبين، جلسات اللجنة ما عدا الجلسات التي يتقرر أن تكون مغلقة، وأن يجلسوا في اللجنة خلف اللوحات التي تحمل أسماء منظماتهم، وأن يتلقوا وثائق اللجنة. وبحق لهم أيضا أن يدلوا خطيا بآرائهم وتعليقاتهم بشأن المسائل الواقعة ضمن نطاق اختصاصهم، ويجوز تعميم ما يدلون به باعتباره من وثائق اللجنة. وعلاوة على ذلك، تقرر اللجنة، بناء على الاتفاق الذي جرى التوصل إليه في الدورة الثالثة للجنة التحضيرية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠ والذي سيطبق مع مراعاة ما يقتضيه اختلاف الحال، دعوة الوكالات المتخصصة والمنظمات الدولية والإقليمية المشتركة بين

٢٢ - لقد تقرر ذلك.

وإن اليابان ستقود الجهود الدبلوماسية الرامية إلى إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في شبه الجزيرة الكورية.

٢٨ - وتحقيقاً لهذه الغاية، تحث اليابان بقوة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على التنفيذ الفوري والتام لقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ذات الصلة والبيان المشترك الصادر عن الجولة الرابعة من المحادثات السادسة الأطراف؛ والتخلي عن جميع الأسلحة النووية وبرنامجي الأسلحة النووية والقذائف التسيارية القائمين بشكل كامل يمكن التحقق منه ولا رجعة فيه؛ والانضمام من جديد وفي موعد مبكر إلى المعاهدة؛ وكذلك قبول ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

٢٩ - وتابع قائلاً إن نجاح المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٢٠ يكتسي أهمية أكثر من أي وقت مضى، بالنظر إلى الفجوة الآخذة في الاتساع بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لها. ورأى أنه يمكن مواصلة زيادة الثقة بين الجانبين من خلال تعزيز الشفافية، بما يشمل الكشف الموثوق عن التجارب النووية عن طريق تعزيز نظام الرصد الدولي في إطار معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وقيام الدول الحائزة للأسلحة النووية بالإبلاغ عن القوات النووية، والإبلاغ عن جميع المواد الانشطارية التي يمكن استخدامها في الأسلحة النووية.

٣٠ - وأردف قائلاً إنه بمجرد إعادة بناء الثقة والطمأنينة، سيكون من الممكن المضي قدماً نحو بدء نفاذ معاهدة حظر التجارب النووية في موعد مبكر، والشروع في التفاوض بشأن إبرام معاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى. وتلك الصكوك التي ستحد من إدخال أي تحسينات، سواء كانت نوعية أو كمية، على القوات النووية يمكن أن يعقبها انخفاض مطرد في عدد الأسلحة النووية، وجهود نحو بناء نظام للتحقق موثوق به دولياً، واستحداث إطار قانوني يرمي إلى إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. ويوفر ذلك النهج طرقاً مختصرة واقعية وعملية تفضي إلى تحقيق الهدف المتوخى في نهاية المطاف بدلا من الدفع لوضع صك ملزم قانوناً لحظر الأسلحة النووية على نحو يعمّق الفجوة بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لها.

٣١ - واختتم قائلاً إن اليابان ستواصل الدعوة إلى تحقيق علمية معاهدة عدم الانتشار. وستقوم أيضاً، من ضمن أشكال المساعدة الأخرى التي ستقدمها، بما في ذلك التبرعات المالية، بتعزيز الجهود

٢٣ - الرئيس: قال إنه أجرى مشاورات مع وفود عديدة بشأن الجدول الزمني الإرشادي الوارد في الوثيقة NPT/CONF.2020/PC.I/INF.4. ويقرر في الوثيقة NPT/CONF.2020/PC.I/INF.5 الجدول الزمني الموجز. وقال إنه يعتبر أن اللجنة تود أن تحيط علماً بالجدول الزمني وأن تضع برنامج عملها وفقاً لذلك.

٢٤ - لقد تقرر ذلك.

٢٥ - الرئيس: قال إنه جرى لفت انتباه الوفود إلى المبادئ التوجيهية الواردة في الوثيقة NPT/CONF.2015/PC.I/Rev.1 المتعلقة بتقديم الوثائق بحلول ١٧ آذار/مارس ٢٠١٧ من أجل تيسير الترجمة وإصدار الوثائق في حينها. وأشار إلى أن بعض الوفود قدّمت وثائق بحلول هذا الموعد النهائي وأن الوثائق متاحة باللغات الرسمية على الموقع الشبكي للجنة. وذكر أنه قدّمت وثائق عديدة خلال أيام من بدء الدورة. وقال إن الأمانة العامة سوف تتيح هذه الوثائق بلغاتها الأصلية على الفور وإن الترجمات ستقدّم حال توفرها.

مناقشة عامة للمسائل المتصلة بجميع جوانب عمل اللجنة التحضيرية

٢٦ - السيد كيشيدا (اليابان): قال إنه أولاً وقبل كل شيء يود أن يشيد بالناجين من قصف مدينتي هيروشيما وناغازاكي بالقنابل الذرية - الهيباكوشا. وإنهم شأنهم شأن أعضاء المجتمعات المدنية في جميع أنحاء العالم، ما برحوا يعملون منذ وقت طويل على إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. وإن كل ما يبذلونه من جهود يتركز على الوعي بالعواقب الإنسانية المترتبة على استخدام الأسلحة النووية.

٢٧ - وبغية تحقيق الهدف المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية، من المهم أن نتحلّى بالواقعية: إذ يتعين أيضاً تحسين البيئة الأمنية من أجل الحد من حوافز امتلاك الأسلحة النووية. إلا أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، مع الأسف، أجرت تجربتين نوويتين وأطلقت أكثر من ٣٠ قذيفة تسيارية منذ العام الماضي. وقد بلغ تطوير الأسلحة النووية والصواريخ المتوفرة لديها مستوى جديداً ويشكل تهديداً حقيقياً للمنطقة وخارجها، مما يمثل تحدياً للنظام الدولي لنزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي الذي يتمحور حول المعاهدة. وينبغي إدانة هذه الأعمال الاستفزازية إدانة شديدة،

التحضيرية، مناقشة المسائل الأمنية العالمية وكيفية معالجتها دون الاعتماد على مفهوم الردع النووي المشكوك فيه.

٣٦ - ويشكل عدم دخول معاهدة حظر التجارب النووية حيز النفاذ بعد مبعث قلق منذ أمد بعيد. ولذلك يجب التشديد أيضا خلال الدورة الحالية على ضرورة وقف التفجيرات النووية التجريبية أو أي تفجيرات نووية أخرى، ريثما يبدأ نفاذ المعاهدة.

٣٧ - وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تكون الدورة بمثابة منتدى لطرح الأسئلة وتلقي الإجابات بشأن التطورات الأخرى، مثل برامج التحديث الحالية للترسانات النووية، والتعاون المستقبلي بين البلدين الحائزين لأكبر ترسانتين نوويتين، ولا سيما بالنظر إلى انقضاء أجل المعاهدة المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بشأن التدابير الرامية إلى زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (معاهدة ستارت الجديدة).

٣٨ - وفي نهاية المطاف، سيلزم توفير الثقة والطمأنينة لضمان نجاح معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وبغية تعزيز تلك البيئة، ينبغي استخدام جميع المتدنيات الممكنة، بما في ذلك على سبيل المثال منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

٣٩ - السيد هاسبيلز (هولندا): قال إن الدورة الحالية للجنة التحضيرية تعقد في فترة عصيبة بسبب التوترات الدولية التي تؤثر على تطبيق المعاهدة. وقد أخفق المؤتمر الاستعراضي السابق في التوصل إلى توافق في الآراء بشأن وثيقة ختامية، مما حرم اللجنة من توجيه تشدد الحاجة إليه. وبالإضافة إلى ذلك، فلا يزال يتعين التغلب على انعدام التقدم بشأن نزع السلاح، بما في ذلك الاختلافات الكبيرة في الرأي بشأن الشكل الذي ينبغي أن يتخذه هذا التقدم. ومع ذلك، فقد تمت مواجهة تحديات أخرى والتغلب عليها على مدى عقود كانت خلالها المعاهدة قائمة بالفعل، وذلك تحديداً لأن المجتمع الدولي لا يزال يتشاطر أهدافا ومبادئ مشتركة.

٤٠ - وإن نزع السلاح النووي وعدم الانتشار واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية أمور تعود بالنفع على الجميع. كذلك فإن دورة الاستعراض، بوصفها عملية شاملة، توفر منبرا لبناء الثقة يتيح إجراء مناقشات تستند إلى قواعد ملزمة بالنسبة إلى ١٩١ دولة. فقد وُقِّرت المعاهدة، على سبيل المثال، إطارا لإيجاد حل دبلوماسي للمسألة النووية الإيرانية. وفي ذلك السياق، ينبغي للجنة التحضيرية أن ترسل إشارة دعم قوية لخطة العمل الشاملة المشتركة،

الإقليمية والدولية الرامية إلى توطيد ضوابط عدم الانتشار والتصدير من خلال بناء القدرات في آسيا والمناطق الأخرى.

٣٢ - السيد مارشيك (النمسا): قال إن المعاهدة لا تزال تمثل أفضل نظام قائم في الوقت الراهن لتحقيق عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي. بيد أنه في أعقاب إخفاق المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٥ المخيب للآمال، سيتعين حماية أحكامها وتعزيزها. وتحقيقا لتلك الغاية، ينبغي بذل مزيد من الجهود من أجل تحقيق عالمية المعاهدة، وتنفيذ أركانها الثلاثة، نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، باعتبارها كلا متكاملًا، والوفاء بالالتزامات التي سبق الاتفاق عليها.

٣٣ - وقد حدثت بعض التطورات الإيجابية منذ المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٥، وخصوصا إبرام خطة العمل الشاملة المشتركة مع إيران، مما مثل نجاحا كبيرا بالنسبة لتحقيق عدم الانتشار وأدى بشكل واضح إلى تعزيز المعاهدة. وكان الشروع في التفاوض بشأن معاهدة لحظر الأسلحة النووية سببا آخر يبعث على الأمل. ويرجع الفضل في هذا الصدد إلى المبادرة الإنسانية، وهي مجموعة تضم ١٥٩ من الدول التي يساورها القلق إزاء تأثير الأسلحة النووية. وكان وزير الخارجية النمساوي قد أدلى في الواقع ببيان في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٥ بالنيابة عن المجموعة، أعرب فيه عن رغبة المجموعة في أن تجعل العالم أكثر أمانا للجميع، سواء الدول غير الحائزة للأسلحة النووية أو الدول الحائزة للأسلحة النووية. وإن اعتماد صك جديد يحظر الأسلحة النووية لن يؤدي إلا إلى تعزيز المعاهدة القائمة.

٣٤ - ومع ذلك، حدثت انتكاسات منذ المؤتمر الاستعراضي السابق. وبصورة خاصة، فإن تسريع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لبرنامجها الخاص بالأسلحة النووية وبرنامجها الخاص بالقذائف التسيارية يمثل تهديدا للسلم والاستقرار على الصعيدين الإقليمي والدولي على حد سواء. ولذلك فإن النمسا تدعو ذلك البلد إلى أن يوقف سياساته وتصريحاته الاستفزازية والخطيرة، ويستأنف المشاركة في المفاوضات بشأن نزع السلاح النووي، ويصبح من جديد دولة طرفا في المعاهدة.

٣٥ - كما ارتفعت حدة التوتر في السنوات الأخيرة في الشرق الأوسط وجنوب آسيا وأوروبا. وقد أدى وجود الأسلحة النووية في جميع هذه المناطق إلى زيادة احتمال حدوث مواجهة مسلحة بدرجة كبيرة. ولذلك، سيكون من الضروري، في الدورة الحالية للجنة

المعلومات من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية، سواء فيما بينها أو مع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، زيادة القدرة على التنبؤ وبالتالي تحقيق المزيد من الاستقرار. إن تعزيز الشفافية بهذه الطريقة من شأنه أن يساعد على بناء الثقة والطمأنينة، ويمكن أن يكون نقطة انطلاق نحو تحقيق المزيد من التقدم في مجال نزع السلاح.

٤٥ - السيد أمانو (المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية): قال إن الوكالة تحتفل بالذكرى السنوية الستين لإنشائها، الأمر الذي أتاح الفرصة لإلقاء نظرة على إنجازاتها العديدة على مر السنين في الإسهام في تحقيق السلام والأمن الدوليين، وفي تحسين صحة ورفاه البشرية عن طريق استخدام التكنولوجيا النووية في الأغراض السلمية. وتم التفكير ملياً أيضاً في الطريقة التي يمكن بها للوكالة الاستمرار في خدمة المجتمع الدولي في العقود القادمة من خلال تنفيذ ولايتها الرامية إلى تسخير الذرة من أجل السلام والتنمية. وعند إنشاء الوكالة في عام ١٩٥٧، كانت تضم في عضويتها ٢٦ بلداً. وقد ارتفع هذا العدد الآن إلى ١٦٨ بلداً، مع انضمام أربعة بلدان جديدة منذ انعقاد المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٥. وهذا يعكس تقدراً متزايداً للقيمة الهائلة للعلوم والتكنولوجيا النووية، وإدراكاً بأن الوكالة هي منظمة تفي بالتزاماتها.

٤٦ - لقد أثبتت الأعوام الـ ٦٠ الماضية أن العلوم والتكنولوجيا النووية تضطلع بدور هام في دعم التنمية. فعلى سبيل المثال، تعمل الوكالة حالياً على مساعدة البلدان على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتستفيد البلدان النامية على نحو متزايد من التكنولوجيا النووية في مجالات الرعاية الصحية والطاقة والأغذية والزراعة والصناعة والعديد من المجالات الأخرى.

٤٧ - وساعدت الوكالة أيضاً البلدان في استخدام العديد من تطبيقات علوم وتكنولوجيا الإشعاع. ففي الشهر الماضي، استضافت الوكالة المؤتمر الدولي الأول المعني بتطبيقات علوم وتكنولوجيا الإشعاع، الذي عُقد في فيينا. وشملت التطبيقات المتميزة التي جرى عرضها تعقيم الأنسجة البشرية للاستخدام في الجراحة، ومعالجة التلوث الصناعي، وإنتاج مواد لتغليف الأغذية قابلة للتحلل الأحيائي وذات جودة عالية.

٤٨ - وقد أثبتت الوكالة في السنوات الأخيرة قدرتها على الاستجابة بسرعة لحالات الطوارئ مثل فيروس إيبولا وفيروس زيكا. حيث زودت الوكالة البلدان المتضررة بأطقم اختبار بسيطة تستند إلى

وأن تعكس ضرورة أن تواصل الأطراف المعنية العمل من أجل تنفيذها. وفي المقابل، أدى رفض جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للمعاهدة إلى نشوء أزمة نووية كبرى في شبه الجزيرة الكورية. وقال إنه يدين بشدة الإجراءات التي اتخذها ذلك البلد، وحث اللجنة على إيصال رسالة واضحة وموحدة مؤداها أن مثل هذا السلوك غير مقبول.

٤١ - ونظراً إلى أن المعاهدة هي الصك الوحيد الذي يلزم أعضائها الحائزين للأسلحة النووية بنزع أسلحتهم، فإن اللجنة التحضيرية هي أيضاً المكان الصحيح لمناقشة كيفية إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية، بما في ذلك عن طريق حظر هذه الأسلحة. وإن تبادل الآراء بشأن هذه القضايا، إلى جانب الاستعداد للإصغاء إلى الآخرين، هو دائماً خطوة أولى نحو التوصل إلى تسوية. ويجب أن تمثل اللجنة التحضيرية تلك الخطوة الأولى بالنسبة للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٢٠.

٤٢ - لكن من الناحية الواقعية، لن تنزع الدول سلاحها بالكامل بدون وجود آلية تحقق صارمة تمنع أيضاً نقل المعلومات الحساسة المتعلقة بانتشار الأسلحة. وبما أن هذه الآلية، أو التكنولوجيا اللازمة لها، غير موجودة حالياً، فإن من المهم في الوقت ذاته المضي قدماً في مبادرات مفيدة أخرى، بما في ذلك الشراكة الدولية للتحقق من نزع السلاح النووي، والعمل الذي يضطلع به فريق الخبراء الحكوميين المعني بالنظر في دور التحقق في مجال النهوض بنزع السلاح النووي.

٤٣ - ويمكن أن تحفز اللجنة التحضيرية المزيد من التقدم في عدد من المجالات، بما في ذلك إجراء مناقشات بشأن كيفية تحسين أساليب عملها. ويمكن أيضاً إجراء مناقشات بشأن الجهود الرامية إلى حظر إنتاج المواد الانشطارية للأغراض العسكرية، الأمر الذي من شأنه أن يضع سقفاً للترسانات النووية ويساعد على كبح سباق التسلح. وقد أتاحَت العملية الجديدة، التي بدأت من خلال فريق الخبراء التحضيري الرفيع المستوى المعني بإعداد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، فرصة للمضي قدماً في التفاوض بشأن هذه المعاهدة في سياق مؤتمر نزع السلاح. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تناقش فوائد استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، فيما يتعلق بالتطبيقات المتصلة بالطاقة وغير المتصلة بما على السواء، بغية النظر في كيفية زيادة تحفيز التعاون في تلك المجالات.

٤٤ - ويمكن أيضاً إحراز تقدم في مجال الشفافية والإبلاغ من خلال الاستناد إلى دورة الاستعراض السابقة. ومن شأن تعزيز تبادل

البشرية والأغذية ومجالات أخرى، وتقديم خدمات تحليلية للمختبرات الوطنية.

٥٢ - وانتقل إلى موضوع الطاقة النووية، فقال إن هناك حاليا ٤٤٩ مفاعلا للطاقة النووية قيد التشغيل في ٣٠ بلدا، وهناك ٦٠ مفاعلا آخر قيد الإنشاء. ويتواجد قرابة ثلثي المفاعلات الجديدة التي يجري بناؤها في آسيا. وتشير المشاريع السنوية للوكالة إلى استمرار النمو في مجال الطاقة النووية في العقود القادمة. ولم يتضح بعد ما إذا كان ذلك النمو سيكون متواضعا أم كبيرا. كما تُعدّ الطاقة النووية إحدى التكنولوجيات المستخدمة في توليد الكهرباء الأقل إصدارا للانبعاثات الكربونية. ولذلك، فيمكن أن تساعد على تحسين أمن الطاقة والحد من تأثير تقلبات أسعار الوقود الأحفوري والتخفيف من آثار تغير المناخ.

٥٣ - وفي حين أن الأمان والأمن النوويين من المسؤوليات الوطنية، تُعدّ الوكالة بمثابة منتدى للتعاون الدولي في هذين المجالين. وتواصل مساعدة اليابان، على سبيل المثال، في التعامل مع عواقب حادث فوكوشيما دايشي الذي وقع في عام ٢٠١١، وقد نشرت تقريراً يهدف إلى تمكين جميع البلدان من جعل مرافقها النووية أكثر أماناً. وفي الواقع فقد تحسن الأمان النووي إلى حد كبير في جميع أنحاء العالم في السنوات الست الماضية منذ وقوع الحادث.

٥٤ - ويستمر تزايد الطلب على الدعم الذي تقدمه الوكالة لمساعدة البلدان على منع وقوع المواد النووية وغيرها من المواد المشعة في أيدي الإرهابيين. وفي هذا الصدد، فقد دخل حيز النفاذ أخيراً أحد الصكوك الرئيسية المتعلقة بالأمن النووي، تعديل اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية، في أيار/مايو ٢٠١٦ بعد مرور ١١ عاماً على اعتماده. ويلزم هذا التعديل الدول الأطراف في الاتفاقية قانوناً بحماية المنشآت النووية، وكذلك حماية المواد النووية التي يجري استخدامها وتخزينها ونقلها على الصعيد المحلي. ومن شأن دخول هذا الصك حيز النفاذ أن يقلل من خطر وقوع هجومات إرهابية ينطوي على مواد نووية، الأمر الذي قد تكون له عواقب وخيمة.

٥٥ - وتؤيد الوكالة إنشاء وتنفيذ إقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية، تشمل بالفعل مناطق شاسعة من العالم، كما تقدم مساهمة هامة في إنشاء عالم خال من الأسلحة النووية، وذلك أساساً من خلال أنشطتها في مجال الضمانات التي تهدف إلى توفير تأكيدات موثوقة بشأن عدم وجود مواد وأنشطة نووية غير معلنة في البلدان. ويمثل ذلك نشاطاً دولياً قيماً لبناء الثقة. كما يمكن للوكالة، عند

التقنية النووية حتى تتمكن من تشخيص هذه الأمراض بسرعة وبدقة في الميدان. كما تساعد تقنية تعقيم الحشرات المزارعين على الحد من آفات الحشرات الضارة، وحتى القضاء عليها، مثل ذبابة تسي تسي وذبابة فاكهة البحر الأبيض المتوسط. وعقب الزلازل المدمرين في إكوادور ونيبال، أوفدت الوكالة خبراء في تقنيات الاختبار غير المدوّرة لتقييم سلامة المستشفيات والمدارس المعرضة لخطر الانهيار.

٤٩ - ولا يزال تحسين إمكانية الحصول على علاج فعال للسرطان في البلدان النامية واحداً من مجالات التركيز الهامة لعمل الوكالة. وتعمل الوكالة مع شركاء مثل منظمة الصحة العالمية للمساعدة على تحسين توافر العلاج بالأشعة والطب النووي. كما تقدم الوكالة التعليم والتدريب للأخصائيين الصحيين، إضافة إلى المعدات اللازمة للتشخيص والعلاج. والوكالة شريك فعال في البرنامج العالمي المشترك للوقاية من سرطان عنق الرحم ومكافحته، الذي يهدف إلى الحد من الوفيات بسبب سرطان عنق الرحم في البلدان المشاركة بنسبة ٢٥ في المائة بحلول عام ٢٠٢٥. ويتمثل الدور الذي تضطلع به في ذلك البرنامج الهام في تحسين القدرات التشخيصية وإمكانية الحصول على العلاج بالأشعة، الذي كثيراً ما يمثل علاجاً فعالاً لهذا المرض.

٥٠ - ويمثل برنامج التعاون التقني للوكالة الآلية الرئيسية لتقديم خدماتها. وفي السنوات الأخيرة، تم تخصيص قسم أكبر من الميزانية العادية للوكالة لتنفيذ أنشطة التعاون التقني، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع معدل التنفيذ في البرنامج. وسيعقد المؤتمر الدولي لأول بشأن برنامج التعاون التقني للوكالة في فيينا في نهاية الشهر. والهدف هو ضمان قدر أكبر من فهم العمل الذي يؤديه في مجال المساعدة الإنمائية المستدامة.

٥١ - وتسهم مبادرة الوكالة المتعلقة بالاستخدامات السلمية، التي أُطلقت في عام ٢٠١٠، في توفير أموال إضافية للعمل الذي تضطلع به الوكالة في ذلك المجال، وقد ساعدت على جمع أكثر من ١٠٠ مليون يورو لتمويل ما يزيد على ٢٠٠ مشروع عادت بالفائدة على ما يقرب من ١٥٠ بلداً. وأعرب عن امتناننا الشديد لجميع البلدان لما قدمته من مساهمات في هذا الصدد وأثنى أيضاً على البلدان المانحة لما قدمته من مساهمات سخية من أجل تحديث ثمانية من مختبرات التطبيقات النووية التابعة للوكالة في سيرسدورف. وتوفر هذه المختبرات التدريب للعلماء، وتدعم البحوث في مجال الصحة

دون إمكانية الوصول إلى المواقع والأماكن ذات الصلة، إلا أن جميع المؤشرات تدل على أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تحرز تقدماً في برنامجها النووي. ولذلك دعا ذلك البلد إلى الامتثال امتثالاً كاملاً لالتزاماته بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، والتعاون مع الوكالة في تنفيذ اتفاق الضمانات الخاص به، وحلّ جميع المسائل المعلقة. ولا يزال مفتشو الوكالة مستعدين للعودة إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في غضون مهلة قصيرة، في حال جعلت التطورات السياسية ذلك ممكناً.

٥٩ - ومنذ المؤتمر الاستعراضي الأخير، لم تحدث أي تطورات هامة تتعلق بتنفيذ الجمهورية العربية السورية لاتفاق الضمانات الخاص بها. ولا يزال من المحتمل جداً أن يكون المبنى الذي دُمر في موقع دير الزور مفاعلاً نووياً كان ينبغي على الجمهورية العربية السورية أن تعلن عنه للوكالة بموجب اتفاق الضمانات الخاص بها. وواصلت الجمهورية العربية السورية على التعاون الكامل مع الوكالة فيما يتعلق بجميع المسائل المعلقة.

٦٠ - السيد زيريو (الأمين التنفيذي للجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية): قال إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تجسد أكبر نضال في العصر النووي، ألا وهو النضال المتمثل في إيجاد السبل التي يمكن بها التعامل مع إتقان البشرية للوسائل التقنية التي من شأنها تدمير البشرية نفسها بشكل فوري وذلك من خلال استخدام الأدوات الدبلوماسية والقانونية والمعارية القائمة لمنع هذه الكارثة الرهيبة. وإن معاهدة عدم الانتشار انبثقت عن توافق متزايد في الآراء مفاده أن السلام والأمن الدوليين يتطلبان اتخاذ خطوات فورية لوقف سلسلة الانتشار النووي. وأضاف أن هذا التوافق في الآراء أصبح ممكناً بفضل الاتفاق التفاوضي الهام التي تم التوصل إليه بشأن الركائز الثلاث للمعاهدة، وهو ترتيب نجح في منع ارتفاع عدد الدول الحائزة للأسلحة النووية ارتفاعاً هائلاً على مدى نصف القرن الماضي.

٦١ - وتابع كلامه قائلاً إنه في حين استمرت الخلافات بين الدول، فإن الحال نفسه ينطبق على المعتقدات والمبادئ المشتركة التي تتعلق بالطابع المدمر للأسلحة النووية وعواقب تجربتها وضرورة منع استعمالها وإلى القضاء عليها تماماً في نهاية المطاف. وإن تمديد معاهدة عدم الانتشار إلى أجل غير مسمى في عام ١٩٩٥ دل على تقدير الدول الأطراف للقيمة الحقيقية للمعاهدة وأثرها في الأمن العالمي. ومع ذلك، فمن الواضح أن هناك حاجة إلى تدابير إضافية

الطلب، أن تساعد في بناء الثقة فيما بين الدول من خلال التحقق من تنفيذ اتفاقات نزع السلاح النووي.

٥٦ - وكما أشارت الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠، فإن الضمانات تشكل عنصراً أساسياً من نظام عدم الانتشار النووي وتضطلع بدور لا غنى عنه في تنفيذ المعاهدة. وترسل الوكالة مفتشين للتحقق من امتثال البلدان لاتفاقاتها المتعلقة بالضمانات، وتمكنها التكنولوجيا المتطورة من الكشف عن عمليات التحويل لأغراض صنع أسلحة نووية أو أجهزة متفجرة نووية أخرى. وهناك حالياً ١٨٢ دولة تطبق فيها اتفاقات الضمانات، من بينها ١٢٩ دولة تسري فيها أيضاً بروتوكولات إضافية. وحثّ جميع الدول التي لم تبرم وتنفذ البروتوكولات الإضافية على المبادرة بذلك في أسرع وقت ممكن.

٥٧ - وقد ساعدت الوكالة على وضع خطة العمل الشاملة المشتركة التي تم الاتفاق عليها مع جمهورية إيران الإسلامية واضطلعت، منذ دخول خطة العمل حيز النفاذ في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، بأعمال التحقق والرصد المتعلقة بتنفيذ هذا البلد التزاماته المتصلة بالجمال النووي بموجب الاتفاق. وتمثل خطة العمل مكسباً كبيراً على صعيد التحقق النووي لأن جمهورية إيران الإسلامية أصبحت تخضع لأكثر أنظمة التحقق النووي صرامة في العالم. وبناء على ذلك، أُتيح لمفتشي الوكالة إمكانية الوصول إلى المواقع على نطاق أوسع والحصول على المزيد من المعلومات عن البرنامج النووي الإيراني. كما تنفذ جمهورية إيران الإسلامية بصفة مؤقتة البروتوكول الإضافي لاتفاق الضمانات الذي أبرمته مع الوكالة، التي ستواصل تطبيق الضمانات في ذلك البلد بهدف التمكن من استخلاص الاستنتاج العام بأن جميع المواد النووية ما زالت تستخدم في الأنشطة السلمية.

٥٨ - أما البرنامج النووي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، التي أجرت تجربتين نوويتين إضافيتين في العام الماضي وتواصل إطلاق الصواريخ وتهديد البلدان الأخرى، فلا يزال يشكل مسألة مثيرة للقلق الشديد. وقد غادر مفتشو الوكالة هذا البلد في عام ٢٠٠٩، عقب إعلان جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية انسحابها من المعاهدة في عام ٢٠٠٣. وعلى الرغم من ذلك، استمر مفتشو الوكالة في جمع وتقييم المعلومات، بما في ذلك عن طريق رصد الصور الساتلية والمعلومات المتصلة بالتجارة والمستمدة من مصادر مفتوحة. غير أن الوكالة لا تستطيع تأكيد الوضع التشغيلي للمرافق النووية من

ضمانات أمنية عالمية ملزمة قانونا بعدم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها في جميع الظروف. ولذلك فإن المجموعة تؤكد من جديد الحاجة الملحة إلى إبرام صك عالمي ملزم قانونا بشأن تقديم ضمانات أمن سلبية غير مشروطة وغير تمييزية ولا رجعة فيها لجميع الدول الأطراف في المعاهدة غير الحائزة للأسلحة النووية.

٦٦ - وتابع قائلا إن المجموعة تؤكد أن الحد من عمليات النشر والتأهب التشغيلي لا يمكن أن يكون بديلا عن إجراء تخفيضات لا رجعة فيها في الأسلحة النووية وإزالتها تماما. وتعيد أيضا تأكيد أهمية تطبيق الدول الحائزة للأسلحة النووية مبادئ الشفافية والالارجعة وإمكانية التحقق في جميع التدابير ذات الصلة بالوفاء بالتزاماتها في مجال نزع السلاح النووي. وإن امتثال الدول الحائزة للأسلحة النووية امتثالا تاما لتعهداتها أمر لا بد منه ومن شأنه أن يعزز الثقة في نظام عدم الانتشار ونزع السلاح وتُعدّ كل مادة من المعاهدة مُلزمة لجميع الدول الأطراف في جميع الأوقات وفي جميع الظروف.

٦٧ - وأضاف أن عملية إدخال تحسينات على الأسلحة النووية الموجودة واستحداث أنواع جديدة من الأسلحة النووية، على النحو الذي تقضي به المذاهب العسكرية لبعض الدول الحائزة للأسلحة النووية، لا تنتهك التزاماتها القانونية المتعلقة بنزع السلاح النووي وتعهداتها بتقليل دور الأسلحة النووية في سياساتها العسكرية والأمنية فحسب، بل تتعارض أيضا مع ضمانات الأمن السلبية التي قدمتها. ومن شأن أي استعمال للأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها أن يشكل جريمة ضد الإنسانية وانتهاكا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، لا سيما القانون الدولي الإنساني.

٦٨ - واستطرد بقوله إن عدم الانتشار ونزع السلاح النوويين أمران متعاضان وضروريان لتعزيز السلام والأمن الدوليين. وإن السعي إلى تحقيق عدم الانتشار وحده مع تجاهل التزامات نزع السلاح النووي يأتي بنتائج عكسية لا يمكن تحملها. وإن أفضل طريقة للتصدي للمخاوف المتعلقة بالانتشار النووي هي إبرام اتفاقات عالمية وشاملة وغير تمييزية يتم التوصل إليها في مفاوضات متعددة الأطراف. وعلاوة على ذلك، ينبغي ألا تؤدي سياسات عدم الانتشار إلى تفويض حق الدول غير القابل للتصرف في اقتناء المواد والمعدات والتكنولوجيا النووية أو الحصول عليها أو استيرادها أو تصديرها للأغراض السلمية. وأضاف أن الدول الأطراف تتمتع أيضا بحق غير قابل للتصرف في تطوير الأبحاث في مجال الطاقة

لكي تُحرز الدول الحائزة للأسلحة النووية تقدما بشأن نزع السلاح النووي، بما في ذلك إبرام معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

٦٩ - واستطرد بقوله إن بعد مرور أكثر من ٢٠ عاما على فتح باب التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ثمة دليل واضح وقاطع على أن المعاهدة تحقق هدفها المعلن. ولدى المجتمع الدولي الآن نظام رصد عالمي بعيد المدى ومتطور بدرجة غير مسبوقة. وقد ثبتت القدرة على الكشف عن كل تجربة من التجارب النووية الخمس التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، عندما قدمت بيانات دقيقة وفي الوقت المناسب عن طبيعة تلك التجارب. وحتى وإن كانت اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية هيئة مؤقتة، فإنها على أهبة الاستعداد للكشف عن التجارب النووية التي تُجرىها أي جهة كانت أينما كان ذلك وفي أي وقت من الأوقات.

٦٣ - ومضى قائلا إنه على الرغم من وجود إطار قانوني ونظام تحقق حسن الأداء ودعم شبه شامل من المجتمع الدولي لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، فإن كون المعاهدة لم تدخل حيز النفاذ بعد يعني أنه لا يوجد حتى الآن حظر واجب النفاذ قانونا على التجارب النووية. ومن شأن الفشل في إدخال المعاهدة حيز النفاذ أن يسدّد في نهاية المطاف ضربة قاصمة لمعاهدة عدم الانتشار وللنظام الدولي لعدم الانتشار النووي المبني حولها.

٦٤ - السيد تشاكون إسكاميو (جمهورية فنزويلا البوليفارية): قال، متكلمًا باسم مجموعة الدول الأطراف المنتمية إلى حركة بلدان عدم الانحياز، إنه يتعين على اللجنة التحضيرية أن تعمل على تعزيز جميع الركائز الثلاث لمعاهدة عدم الانتشار بطريقة متوازنة وغير تمييزية. ويتسم إنشاء عالم خال من الأسلحة النووية بأولوية قصوى بالنسبة للمجموعة التي لا يزال يساورها قلق شديد من التهديد المهدد بالبشرية والكامن في وجود الأسلحة النووية. وقال إن الإزالة الكاملة لهذه الأسلحة تُعدّ الضمان الوحيد بعدم استعمالها أو التهديد باستعمالها.

٦٥ - وأعرب مجددا عن القلق العميق الذي يساور المجموعة إزاء الوتيرة البطيئة للتقدم نحو نزع السلاح النووي، بما في ذلك بطء تقدم الدول الحائزة للأسلحة النووية في تحقيق الإزالة الكاملة لترساناتها النووية وفقا لالتزاماتها القانونية المتعددة الأطراف ذات الصلة. فريثما تتحقق الإزالة الكاملة للأسلحة النووية، يكون لجميع الدول الأطراف غير الحائزة للأسلحة النووية حق مشروع في الحصول على

أو أجهزة تتصل بالمجال النووي إلى إسرائيل، بما في ذلك تقديم المساعدة لها في الميادين العلمية أو التكنولوجية المتصلة بهذا المجال.

٧٣ - وقال إن خطة العمل الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠ تمثل نتيجة لم يستفد منها للأسف المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٥. غير أن المجموعة مصممة على العمل مع الشركاء لتحقيق أهدافها، وعلى وجه الخصوص التعجيل ببدء المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح من أجل التبكير بإبرام اتفاقية شاملة تتعلق بالأسلحة النووية حسبما دعت إليه الجمعية العامة في قرارها ٧١/٧١.

٧٤ - السيد بيليكا (المراقب عن الاتحاد الأوروبي): تكلم أيضا باسم البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، ألبانيا وتركيا والجبل الأسود وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا وصربيا؛ وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب البوسنة والهرسك؛ بالإضافة إلى أندورا، وأوكرانيا وجورجيا، وجمهورية مولدوفا، فقال إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لا تزال حجر الزاوية لنظام عدم الانتشار العالمي والركيزة الأساسية لمواصلة مساعي نزع السلاح النووي وعنصرا هاما في تطوير تطبيقات الطاقة النووية المستخدمة في الأغراض السلمية في المستقبل. وإن المعاهدة أسهمت إسهاما حاسما في تحقيق السلام والأمن والاستقرار على الصعيد الدولي خلال نصف القرن الماضي.

٧٥ - وأضاف أن الأولوية في بداية الدورة الاستعراضية الجديدة تتمثل في الحفاظ على المعاهدة بوصفها صكا رئيسيا متعدد الأطراف والعمل على تحقيق عالميتها وتعزيز تنفيذها. وحث الدول التي لم تنضم بعد إلى المعاهدة على أن تفعل ذلك بوصفها دولا غير حائزة للأسلحة النووية. وقال إن الاتحاد الأوروبي سوف يواصل بحزم دعم جميع الركائز الثلاث للمعاهدة التي تتسم بالقدر نفسه من الأهمية ويعزز كل منها الآخر ويمكن أن تسهم في إقامة عالم أكثر أمنا. وإن الاتحاد يدعو جميع الدول الأطراف إلى تنفيذ جميع الالتزامات والتعهدات المقطوعة بموجب المعاهدة أو خلال المؤتمرات الاستعراضية السابقة. وإن الخطوات الهامة والمتداعمة الواردة في خطة عمل المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ لا تزال صالحة ومن شأنها الإسهام في تحقيق الهدف المتمثل في إقامة عالم خال من الأسلحة النووية.

٧٦ - وأكد الأهمية البالغة لإسهام جميع الدول الأطراف في تحسين السياق الاستراتيجي لتحييد الأسلحة ونزع السلاح. وقال

النووية وإنتاجها واستخدامها في الأغراض السلمية دون تمييز، وفي المشاركة في أقصى ما يمكن من تبادل المعدات والمواد والمعلومات العلمية والتكنولوجية من أجل استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية.

٦٩ - ومضى يقول إن الوكالة هي وحدها الهيئة المختصة بعمليات التحقق من الامتثال للالتزامات القائمة بموجب اتفاق الضمانات الخاص بكل من الدول الأعضاء فيها. وإن المجموعة تثق في نزاهة الوكالة وروحها المهنية، وترفض بشدة أي محاولات تسييس عملها أو التدخل فيه.

٧٠ - وأضاف قائلا إن المجموعة تشدد على أهمية الانضمام إلى المعاهدة وأهاب بجميع الدول غير الأطراف في المعاهدة أن تنضم إليها بوصفها دولا غير حائزة للأسلحة النووية وأن تخضع جميع منشآتها النووية للضمانات الشاملة للوكالة. وأنه ينبغي لجميع الدول الأطراف أن تبذل قصارى جهودها لتحقيق عالمية المعاهدة وأن تمتنع عن اتخاذ أي إجراءات يمكن أن تؤثر سلبا في إمكانات تحقيق عالميتها. وإن التقيد والالتزام بشكل صارم بالضمانات الشاملة للوكالة وبالمعاهدة من شروط قيام أي تعاون في المجال النووي.

٧١ - واستطرد قائلا إن رؤساء الدول والحكومات في حركة بلدان عدم الانحياز أكدوا مجددا، في مؤتمر القمة السابع عشر الذي عقده في جمهورية فنزويلا البوليفارية في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، دعمهم الكامل لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى ونظم إيصالها في الشرق الأوسط. وفي هذا الصدد، أعرب مجددا عن قلق المجموعة الشديد إزاء التأخير الكبير في تنفيذ القرار المتعلق بالشرق الأوسط المتخذ في مؤتمر استعراض المعاهدة وتمديدتها لعام ١٩٩٥ ودعا إلى تنفيذه تنفيذا تاما دون مزيد من التأخير.

٧٢ - وريثما يتم إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، يجب على إسرائيل أن تتخلى عن أي حيازة للأسلحة النووية، وأن تنضم إلى المعاهدة دون شروط مسبقة ودون مزيد من التأخير وأن تخضع فوراً جميع مرافقها النووية للضمانات الشاملة للوكالة. فقدرت إسرائيل النووية تشكل تهديدا خطيرا ومستمرا لأمن الدول المجاورة وغيرها من الدول. وأعرب عن إدانة المجموعة لإسرائيل لاستمرارها في تطوير الترسانات النووية وتخزينها ودعا إلى فرض حظر تام على نقل أي معدات أو معلومات أو مواد أو مرافق أو موارد

الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى والتبكير في إبرامها، على أساس الوثيقة CD/1299 والولاية الواردة فيها. إضافة إلى ذلك، دعا جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية، التي لم تعلن وتؤيد بعد وفقا فوراً لإنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، إلى أن تفعل ذلك. وفي هذا السياق، أعرب عن ترحيب الاتحاد الأوروبي بإنشاء فريق خبراء تحضيري رفيع المستوى معني بإعداد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

٨٠ - وقال إن الاتحاد الأوروبي يؤيد قرار الجمعية العامة ٦٧/٧١ المتعلق بالتحقق من نزع السلاح النووي ويرحب بإنشاء فريق الخبراء الحكوميين المعني بالنظر في دور التحقق في مجال النهوض بنزع السلاح النووي. وإنه سيكون من الضروري مواصلة تطوير القدرات المتعددة الأطراف على التحقق النووي من أجل إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

٨١ - وأكد أن ضمانات الأمن السلبية تعزز نظام عدم الانتشار النووي. ولذلك، فإن الاتحاد الأوروبي يدعو جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى إعادة تأكيد الضمانات الأمنية القائمة، وفقا لما أشارت إليه قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ويعرب عن استعداده لمواصلة إجراء مزيد من المناقشات بشأن ضمانات الأمن السلبية.

٨٢ - فالعالم لا يزال يواجه أزمات انتشار نووي خطيرة تهدد السلم والأمن الدوليين ونظام عدم الانتشار العالمي. وأشار إلى أن الاتحاد الأوروبي يشدد على المسؤولية الرئيسية لمجلس الأمن في التصدي لحالات عدم الامتثال والاستجابة على نحو فعال لما تبديه أي دولة من الدول الأطراف من نية في الانسحاب من معاهدة عدم الانتشار.

٨٣ - وقال إن الاتحاد الأوروبي يدين، بأشد العبارات، التجارب النووية وعمليات إطلاق القذائف التسيارية التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، في انتهاك صارخ للعديد من قرارات مجلس الأمن. وإنه يجب على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تمتثل لجميع التزاماتها الدولية بصورة كاملة وغير مشروطة ودون تأخير، ومن ثم التخلي عن برنامجها الخاص بالأسلحة النووية وبرنامجها الخاص بالقذائف التسيارية بطريقة كاملة وقابلة للتحقق ولا رجعة فيها. إذ إن هذين البرنامجين يشكلان تحديات هامة ومتزايدة تتطلب

إن الاتحاد الأوروبي يظل ملتزما بتهيئة الظروف الكفيلة بإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية بما يتوافق مع أهداف المعاهدة، بأسلوب يعزز الاستقرار الدولي ويقوم على مبدأ الأمن غير المنقوص للجميع.

٧٧ - وتابع قائلاً إن الاتحاد يبقى ملتزما بالسعي إلى نزع السلاح النووي، وفقا للمادة السادسة من المعاهدة. وإن هناك حاجة إلى إحراز تقدم ملموس نحو التنفيذ الكامل لتلك المادة، وخاصة من خلال تحقيق تخفيض شامل للمخزون العالمي للأسلحة النووية مع مراعاة المسؤولية الخاصة المترتبة على الدول التي تمتلك أكبر الترسانات النووية. وفي هذا الصدد، قال إن الاتحاد الأوروبي يشجع كل من الولايات المتحدة والاتحاد الروسي على السعي إلى تحقيق المزيد من التخفيضات في أسلحته النووية، الاستراتيجية منها وغير الاستراتيجية، المنشورة منها وغير المنشورة، ومواصلة إجراء المزيد من المناقشات بشأن مسائل بناء الثقة والشفافية وأنشطة التحقق والإبلاغ. كما دعا جميع الأطراف إلى الحفاظ على المعاهدة المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بشأن إزالة قذائفهما المتوسطة والأقصر مدى (معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى) التي تعتبر حيوية للحفاظ على الأمن والاستقرار في أوروبا والمناطق الأخرى، وضمان الامتثال التام لتلك المعاهدة على نحو يمكن التحقق منه.

٧٨ - واستطرد بقوله إن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية تكتسي أهمية كبرى بالنسبة لعدم الانتشار ونزع السلاح النوويين، ويظل دخولها حيز النفاذ وتحقيق عالميتها في صدارة أولويات الاتحاد الأوروبي. وفي انتظار بدء نفاذ المعاهدة، يدعو الاتحاد الأوروبي جميع الدول إلى مواصلة وقفها للتفجيرات التجريبية للأسلحة النووية أو أي تفجيرات نووية أخرى، والامتناع عن اتخاذ أي إجراء من شأنه أن ينال من هدف المعاهدة ومقصدها. وقال إن جميع الدول التي لم توقع وتصدق بعد على المعاهدة ينبغي أن تفعل ذلك. وإن الاتحاد الأوروبي سيواصل العمل على تحقيق ذلك الهدف دبلوماسيا وماليا، بما في ذلك من خلال تقديم الدعم لتعزيز قدرات نظام الرصد الدولي على التحقق.

٧٩ - وأضاف أن الاتحاد الأوروبي لا يزال ملتزما بالحد من الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي استنادا إلى المعاهدة، وكرر دعوته إلى تجاوز حالة الجمود التي طال أمدها في مؤتمر نزع السلاح. وتحقيقا لتلك الغاية، ينبغي أن تتمثل الخطوة الأولى في الشروع فوراً بمفاوضات بشأن معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع

رد فعل دوليا قويا يصدر في الوقت المناسب قبل أن يكتسب ذلك البلد قدرة تشغيلية في مجال الأسلحة النووية.

٨٤ - وتابع بقوله إن الاتحاد الأوروبي يدعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى العودة، في موعد مبكر، إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وقبول ضمانات الوكالة والتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والامتناع عن اتخاذ أي إجراء آخر لن يؤدي إلا إلى زيادة حدة التوترات الإقليمية. وإن الاتحاد يحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الدخول مجددا في حوار مُجد وذي مصداقية مع المجتمع الدولي، ويدعو جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى تنفيذ جميع قرارات مجلس الأمن المتخذة بشأن هذا البلد تنفيذا كاملا.

٨٥ - وأضاف أن من دواعي الأسف الشديد استمرار سورية في عدم الامتناع لاتفاق الضمانات الخاص بها. ونتيجة لذلك يحث الاتحاد الأوروبي مجددا هذا البلد على حل جميع المسائل المعلقة بالتعاون التام مع الوكالة وعلى إبرام بروتوكول إضافي مع الوكالة في أقرب وقت ممكن.

٨٦ - وقال إن خطة العمل الشاملة المشتركة المتفق عليها مع إيران أظهرت أن من الممكن إيجاد حلول سلمية ودبلوماسية، حتى لأشد تحديات الانتشار إلحاحا. وإن الاتحاد الأوروبي، إذ يرحب بالتقدم المحرز حتى الآن في هذا الصدد، يشدد على ضرورة الاستمرار في كفاءة التنفيذ التام والفعال لخطة العمل تلك، وفقا لإجراءات تحقق الوكالة. كما يدعو إيران إلى التصديق فورا على بروتوكول إضافي والامتناع عن القيام بأنشطة من قبيل تجارب القذائف التسيارية التي تتعارض مع قرار مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٥).

٨٧ - وأعرب عن دعم الاتحاد الأوروبي لتعزيز فعالية وكفاءة ضمانات الوكالة التي تؤدي دورا لا غنى عنه في تنفيذ الالتزامات المتعلقة بعدم الانتشار بموجب المعاهدة. وأضاف أن اتفاقات الضمانات الشاملة، إلى جانب البروتوكولات الإضافية، تشكل معيار التحقق الحالي وينبغي تحقيق عالميتها دون تأخير.

٨٨ - وقال إن الاتحاد الأوروبي يؤكد مجددا التزامه القوي بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وإن الاتحاد يعتبر القرار المتعلق بالشرق الأوسط والمتخذ في مؤتمر استعراض المعاهدة وتمديدتها لعام ١٩٩٥ ساري المفعول حتى يتم تحقيق أهدافه ومقاصده، ويعرب عن أسفه العميق لعدم انعقاد المؤتمر المعني

بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط (مؤتمر هلسنكي) في عام ٢٠١٢. وإن الاتحاد يواصل دعوته جميع دول المنطقة إلى أن تتخذ، في حال لم تفعل ذلك بعد، الخطوات التالية: الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية، وتدمير تلك الأسلحة، والالتزام بها؛ والتوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والتصديق عليها؛ وإبرام اتفاقات للضمانات الشاملة وبروتوكولات إضافية، وحسب الاقتضاء، بروتوكولات معدلة للكميات الصغيرة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

٨٩ - وأعرب عن القلق البالغ الذي يساور الاتحاد إزاء احتمال حيازة دول أو جهات من غير الدول لأسلحة الدمار الشامل ومنظومات إيصالها. وأضاف أن قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، الذي يكمله قرار مجلس الأمن ٢٣٢٥ (٢٠١٦)، يظل جزءا رئيسيا من الهيكل الدولي لعدم الانتشار في هذا الصدد. وأن الاتحاد يولي أهمية كبيرة أيضا للنظم المتعددة الأطراف لمراقبة الصادرات مثل لجنة زانغر ومجموعة موردي المواد النووية وفريق أستراليا وترتيب فاسنار بشأن ضوابط تصدير الأسلحة التقليدية والسلع والتكنولوجيات المزدوجة الاستخدام ونظام التحكم في تكنولوجيا القذائف. وينبغي أن تلتزم جميع الدول بالمبادئ التوجيهية لهذه النظم وكذلك بالمبادئ التوجيهية الواردة في مدونة قواعد السلوك الدولية لمنع انتشار القذائف التسيارية (مدونة لاهاي لقواعد السلوك).

٩٠ - وقال إن الاتحاد الأوروبي يعترف بحق الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، وفقا للمادة الرابعة من المعاهدة. وإنه لتطوير المتسم بالمسؤولية لطرائق استخدام للطاقة النووية السلمية في الأغراض يجب أن يتم في ظل أفضل ظروف ممكنة من حيث السلامة والأمن والضمانات وعدم الانتشار.

٩١ - وأعرب عن التزام الاتحاد الأوروبي أيضا بتعزيز أعلى معايير الأمان النووي في أوروبا وفي جميع أنحاء العالم. وأشار في هذا الصدد إلى الدور المحوري الذي تؤديه الوكالة في تعزيز قدرة الدول على كفاءة إجراء تطوير الطاقة النووية واستخدامها في ظل أكثر الشروط

شفافة يمكن التحقق منها ولا رجعة فيها، ضمن إطار زمني محدد بوضوح.

٩٦ - وأوضح أن الآثار الإنسانية للأسلحة النووية هي مسألة تثير قلقاً بالغاً، ينبغي أن تثيرها جميع الدول كلما نوقشت مسألة الأسلحة النووية، بما في ذلك في سياق اللجنة التحضيرية. والجماعة تنفي بوجه خاص على ما قدمه الخطاب العالمي المتعلق بتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية من إسهامات في المؤتمرات المعنية بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية، المعقودة في أوصلو، وفي ناياريت بالمكسيك، وفي فيينا.

٩٧ - واسترسل قائلاً إن الجماعة ملتزمة بالشروع في التفاوض بشأن صك ملزم قانوناً من أجل حظر الأسلحة النووية وإزالتها بطريقة شفافة لا رجعة فيها ويمكن التحقق منها، ضمن إطار زمني اتفقت عليه أطراف متعددة. ومن شأن هذا الصك أن يفي بالتزام الدول الأطراف عملاً بالمادة السادسة من المعاهدة. ولكن، وفي انتظار حظر الأسلحة النووية وإزالتها بصورة كاملة، فإن الجماعة تدعو إلى التفاوض على صك عالمي ملزم قانوناً بشأن ضمانات الأمن السلبية واعتماده في أقرب وقت ممكن.

٩٨ - واستطرد قائلاً إن الجماعة تؤكد من جديد التزامها بمعاهدة عدم الانتشار والتنفيذ الكامل لركائزها الثلاث. وهي تحث الدول التي لم تنضم بعد إلى المعاهدة على أن تفعل ذلك بوصفها دولاً غير حائزة للأسلحة النووية، وتدعو الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى الامتثال لالتزاماتها عملاً بالمادة السادسة من المعاهدة.

٩٩ - وفي حين أن الجماعة قد أحاطت علماً بالتخفيضات السابقة في الترسانات النووية التي قامت بها بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية، فإنه يلزم إجراء مزيد من التخفيضات والتعجيل بما من أجل إزالة جميع الأسلحة النووية بطريقة شفافة لا رجعة فيها ويمكن التحقق منها، وتحت رقابة دولية صارمة، من أجل بناء الثقة. وهناك حاجة ماسة إلى تطوير قدرات كافية وفعالة للتحقق من نزع السلاح النووي ووضع ترتيبات متعددة الأطراف للتحقق تكون ملزمة قانوناً. وقال إن الوكالة، بحكم ولايتها، هي الأقدر على الاضطلاع بدور قيادي في هذه العملية.

١٠٠ - وأكدت الجماعة من جديد على الحق غير القابل للتصرف للدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار في تطوير أبحاث الطاقة النووية وإنتاجها واستخدامها في الأغراض السلمية دون تمييز

صرامة من حيث الأمان من أجل حماية الناس والبيئة. ومضى يقول إن الاتحاد يبحث جميع الدول التي لديها منشآت نووية على أن تصبح أطرافاً متعاقدة في اتفاقية الأمان النووي والاتفاقية المشتركة المتعلقة بأمان التصرف في الوقود المستهلك وأمان التصرف في النفايات المشعة، وعلى أن تشارك بنشاط في عمليات الاستعراض والاجتماعات.

٩٢ - وفي حين أن الأمن النووي يظل مسؤولية تقع على عاتق الدول، فإن التعاون الدولي أمر بالغ الأهمية لمنع الاتجار غير المشروع بالمواد النووية والإشعاعية وحصول الإرهابيين عليها، بما في ذلك المصادر المشعة. وفي هذا الصدد، أشار إلى الدور المركزي الذي تؤديه الوكالة في تنسيق الجهود الدولية وتعزيز هيكل الأمن النووي الدولي. وقال إن الاتحاد الأوروبي يرحب ببدء نفاذ تعديل اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية وسيواصل العمل من أجل تحقيق علميته.

٩٣ - وفي مجال استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، أشار إلى أن الاتحاد الأوروبي خصص أموالاً لتعزيز الأمان النووي، وأمان التصرف في الوقود النووي المستهلك وفي النفايات المشعة، والحماية من الإشعاع، وتطبيق الضمانات الفعالة والناجعة في بلدان غير أعضاء في الاتحاد. وأشار أيضاً إلى أن الاتحاد هو ثاني أكبر الجهات المانحة لصندوق الأمن النووي وبرنامج التعاون التقني التابعين للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

٩٤ - السيد ريسينوس تريخو (السلفادور): تكلم باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، فقال إن التزام الجماعة بإزالة الأسلحة النووية قد ازداد تعزيزه بالإعلانات السياسية الرفيعة المستوى التي صدرت مؤخراً وبالإعلان التاريخي عن المنطقة بوصفها منطقة سلام.

٩٥ - بالإشارة إلى الفتوى الصادرة عن محكمة العدل الدولية في ٨ تموز/يوليه ١٩٩٦، قال إن الجماعة تؤكد مجدداً أن استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها يشكل جريمة ضد الإنسانية وانتهاكاً ليس للقانون الدولي فحسب، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي، بل أيضاً لميثاق الأمم المتحدة. وأشار إلى أن الجماعة لا تزال تشعر بقلق عميق إزاء التهديد الذي يشكله على البشرية وجود الأسلحة النووية واستخدامها أو التهديد باستخدامها، وتشدد بقوة على ضرورة عدم استخدام هذه الأسلحة تحت أي ظرف من الظروف. والضمان الفعال الوحيد ضد استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها يتمثل في حظرها وإزالتها بالكامل بصورة

١٠٥ - وفي الختام، قال إن الجماعة تكرر دعوها جميع الدول، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، إلى إنهاء دور الأسلحة النووية في عقائدها وسياساتها الأمنية واستراتيجياتها العسكرية. ونحث أيضاً البلدان التي انضمت إلى سياسات الردع النووي الموسعة، كجزء من التحالفات العسكرية القائمة على الأسلحة النووية، على تنفيذ سياسات تسمح لها بالتخلص من اعتمادها على الأسلحة النووية لدول أخرى.

١٠٦ - السيد باستور موريس (إكوادور): قال إن دستور إكوادور ينادي بإحلال السلام ونزع السلاح الشامل، ويدين تطوير أسلحة الدمار الشامل واستخدامها. كما أن استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها يشكل جريمة ضد الإنسانية وتهديداً للأمن الجماعي. وأعرب عن قلق إكوادور إزاء عودة ظهور السياسات الأمنية القائمة على الأسلحة النووية وسياسات الردع النووي، وعن رغبتها في أن تؤكد من جديد على أن الضمان الفعال الوحيد ضد استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها هو حظرها وإزالتها بشكل كامل.

١٠٧ - وأوضح أن بلده يؤيد بقوة التنفيذ الكامل للركائز الثلاث لمعاهدة عدم الانتشار بطريقة متوازنة دون تمييز أو ازدواجية في المعايير. وفي هذا الصدد، وفي حين أن أهداف المعاهدة قد نفذت فيما يتعلق بعدم الانتشار والحق في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، فإن من دواعي القلق أنه لم يحرز أي تقدم في تحقيق هدف نزع السلاح النووي. وأكد إن إكوادور ملتزمة بالتفاوض بشأن صك ملزم قانوناً لحظر الأسلحة النووية، وهو تدبير ضروري للوفاء بالتزام الدول الأطراف على النحو المنصوص عليه في المادة السادسة من المعاهدة.

١٠٨ - وأشار إلى أن التخفيضات الدنيا في المخزونات النووية التي تمت حتى الآن تدل على عدم وفاء الدول الحائزة للأسلحة النووية بالتزامات التي تعهدت بها بالفعل. ومن دواعي القلق أن تلك الدول لا تزال ملتزمة بتطوير أنواع جديدة من الأسلحة النووية وتحديثها. وتكرر إكوادور التأكيد على الحاجة الملحة لبدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ونحث الدول المتبقية المدرجة في المرفق ٢ على التصديق على ذلك الصك دون مزيد من التأخير.

١٠٩ - وبغية زيادة الثقة والتعاون فيما بين الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، يجب على الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول التي تستضيف هذه الأسلحة في أراضيها أن

أو معايير مزدوجة، ووفقاً للمعاهدة. كما كررت تأكيد التزام جميع الأطراف في المعاهدة بتيسير تبادل المعدات والمواد والمعلومات العلمية والتكنولوجية والمشاركة فيه بأقصى قدر ممكن من أجل استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية.

١٠١ - وأوضح أن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية معترف بها دولياً، على أساس ترتيبات تدخل فيها دول المنطقة المعنية بحرية، يعزز السلم والأمن الدوليين ونظام عدم الانتشار على حد سواء. وتسهم هذه المناطق إسهاماً هاماً في تحقيق نزع السلاح النووي.

١٠٢ - وأشار إلى أن معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (معاهدة تلاتيلولكو) ووكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بوصفها الهيئة المتخصصة في المنطقة في بلورة المواقف الموحدة والإجراءات المشتركة فيما يتعلق بنزع السلاح النووي، تتسمان على حد سواء بأهمية كبيرة بالنسبة للمجتمع الدولي، بالإضافة إلى كونهما من النقاط المرجعية السياسية والقانونية والمؤسسية لإنشاء مناطق أخرى خالية من الأسلحة النووية. وقد دعت الجماعة الدول الحائزة للأسلحة النووية التي أصدرت إعلانات تفسيرية للبروتوكولين الإضافيين الأول والثاني لمعاهدة تلاتيلولكو إلى تنقيحها، بالاقتران مع الوكالة، من أجل تقديم ضمانات أمنية كاملة لا لبس فيها إلى الدول التي تتألف منها المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

١٠٣ - واسترسل موضحاً أن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط سيكون خطوة حاسمة في عملية السلام. ولذلك، فإن الجماعة تعرب عن أسفها لعدم انعقاد مؤتمر هلسنكي بوصفه جزءاً هاماً من الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠، وتدعو إلى عقده في أقرب وقت ممكن.

١٠٤ - وأضاف أن الجماعة تحث جميع الدول التي يعد تصديقها على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ضرورياً لبدء نفاذها على اتخاذ ذلك الإجراء دون مزيد من التأخير. وينبغي لجميع الدول أن تمتنع عن إجراء تجارب نووية وأي تفجيرات نووية أخرى، بما في ذلك عمليات المحاكاة التي ترمي إلى تحسين الأسلحة النووية. فهذه الأعمال تتنافى مع الالتزامات الواردة في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وروح ونص معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

طاقة نظيفة وموثوقة لمئات الملايين من الناس. وتستفيد جميع الدول الأطراف في المعاهدة من استخدام العلوم والتكنولوجيا النووية في الأغراض السلمية من أجل تلبية احتياجاتها من حيث التنمية المستدامة في مجالات متنوعة مثل الطاقة والصحة والزراعة والصناعة وإدارة الموارد الطبيعية. ولم تتحقق هذه المكاسب إلا بفضل الضمانات الدولية وضوابط التصدير والتدابير الأخرى التي تم الأخذ بها لتوفير الثقة في استخدامات الطاقة النووية الآمنة والمأمونة والسلمية.

١١٥ - وواصل قائلاً إن الوكالة تؤدي دوراً رئيسياً في مساعدة الدول الأطراف على تحقيق الفوائد العملية للمعاهدة وإن الولايات المتحدة هي الداعم الرئيسي لعملها في جميع المجالات، بما في ذلك برنامجها للتعاون التقني. غير أنه نظراً لأن الانتشار لا يزال مجالاً من مجالات الضعف، فمن المهم مواصلة الحرص على رصد أي علامات تدل على وجود طموحات في مجال الأسلحة النووية. وقد حان الوقت للاعتراف بأن البروتوكولات الإضافية للوكالة تمثل المعيار الفعلي لكفالة وفاء الدول بالتزاماتها المتعلقة بالضمانات، ولتؤكد الدول الأطراف من جديد مسؤوليتها المشتركة عن التصدي للحالات عدم الامتثال.

١١٦ - وأوضح أن الولايات المتحدة، على مدى الـ ١٥ عاماً الماضية، ضاعفت جهودها لمنع الإرهابيين من الحصول على الوسائل التي تمكنهم من شن هجوم نووي ولحماية المواد النووية من السرقة والمنشآت النووية من التخريب. وتقع على عاتق جميع الدول التي تتمتع بفوائد الطاقة النووية مسؤولية التقيد بالصكوك والمعايير الدولية للأمن النووي. إلا أن ثمة مسؤولية جماعية أيضاً تتمثل في وضع معايير رفيعة يمكن للدول أن تفي بها، وذلك جزئياً بدعم صندوق الأمن النووي التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

١١٧ - واستطرد مؤكداً أن الالتزام العالمي بالمعاهدة يجب أن يظل هدفاً طويل الأجل، وأن إحراز تقدم يتوقف، في عدة مناطق، على التصدي للتحديات الأمنية التي طال أمدها. وفي هذا السياق، لا تزال الولايات المتحدة مستعدة للعمل مع دول الشرق الأوسط لدعم الخطوات العملية الرامية إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. غير أن تحقيق هذه النتيجة سيعتمد أساساً على رغبة دول المنطقة في التعامل مع بعضها البعض بصورة مباشرة.

تلتزم بتزويد اللجنة التحضيرية بتقرير شامل عن الشفافية فيما يتعلق بجميع الأسلحة النووية الموجودة في أراضيها.

١١٠ - وقال إن أي إجراء يرمي إلى ضمان عدم انتشار الأسلحة النووية يجب أن يتخذ مع التقيد الصارم بالقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما بشرط الحصول على إذن مسبق من الأمم المتحدة لاستخدام القوة.

١١١ - وختم بالقول إن إكوادور تعترف بالعمل الممتاز الذي تضطلع به الوكالة في ميدان التعاون التقني وكذلك في رصد الأنشطة النووية والتحقق منها. ونظراً للمساهمة الخاصة التي تقدمها التكنولوجيا النووية في مجالات مثل الصحة والأغذية والزراعة والصناعة، فإن إكوادور تتوقع من الوكالة أن تصبح طرفاً فاعلاً رئيسياً في دعم الدول في جهودها الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠.

١١٢ - السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٢٠ سيصادف الذكرى السنوية الخمسين لدخول معاهدة عدم الانتشار حيز النفاذ، مما يتيح فرصة للتذكير بفوائدها التي لا تحصى. فعلى سبيل المثال، وبفضل الجهود المتضافرة المبذولة على الصعيد الدولي في مجال عدم الانتشار، فإن الغالبية العظمى من الدول قد تخلت عن المساعي المتصلة بانتشار الأسلحة النووية وعارضتها بشدة. وقد ساعد هذا الإنجاز الرائع في تمهيد السبيل لإحراز تقدم في مجال نزع السلاح واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. وبالإضافة إلى ذلك، فقد انخفض مخزون الولايات المتحدة من الرؤوس الحربية النووية بأكثر من ٨٥ في المائة منذ ذروة الحرب الباردة. كما أنهت الولايات المتحدة إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة وأزالت مئات الأطنان من المواد الانشطارية من برامج الأسلحة.

١١٣ - غير أنه أشار إلى أن الظروف الأمنية العالمية قد ازدادت سوءاً في السنوات الأخيرة، مع تجدد التوترات وتزايد المخزونات النووية في بعض المناطق. وقال إن عدم الامتثال لانفاقات عدم الانتشار والحد من الأسلحة قد عرض للخطر التقدم المحرز وأدى في نفس الوقت إلى تقويض الثقة. وسيتعين العمل على معالجة تلك المشاكل وإرساء الأساس للمستقبل.

١١٤ - واسترسل موضحاً إن نظام عدم الانتشار النووي المبني على المعاهدة قد أتاح التعاون والتجارة في المجال النووي اللذين يوفران

١٢١ - وأضاف أن جميع الدول الأطراف، بصرف النظر عن خلافاتها، تقرر بأن المعاهدة تخدم مصالحها الأمنية والإنمائية الوطنية، الفردية منها والمشاركة. ومن خلال الحوار الحقيقي، ينبغي لها أن تبني على مجالات توافق الآراء الطويل الأمد وأن يضعوا جانباً المقترحات عندما يتعذر التوصل إلى توافق في الآراء. وتمثل الإشارة إلى المصالح المشتركة أفضل طريقة لإعادة إرساء ثقافة بناء توافق الآراء واتخاذ القرارات على أساس توافق الآراء ثبت نجاحها على مر العقود. واختتم قائلاً إنه يجب على جميع الدول الأطراف أن تعمل معاً لضمان أن تظل المعاهدة قوية وناشطة بالحياة، وأن تواصل خدمة مصالحها الأساسية وأن تساعد على الوفاء بأسمى تطلعاتها من أجل مستقبل ينعم فيه الجميع بالأمان والأمن والسلام.

١٢٢ - السيدة ميكسان (كولومبيا): قالت إن معاهدة عدم الانتشار لا تزال حجر الزاوية في عدم الانتشار ونزع السلاح النوويين. وإن تحقيق عملية الانضمام إلى المعاهدة والتنفيذ الفعال لركائزها الثلاث يتسمان بأهمية حيوية في صون السلم والأمن الدوليين. وأشارت إلى أن المعاهدة قد دخلت حيز النفاذ في كولومبيا في عام ١٩٨٦ وأن بلدها ملتزم منذ زمن طويل بنظام نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي كمبدأ من مبادئ سياسته الخارجية. وعلى الصعيد الوطني، تحظر المادة ٨١ من الدستور صنع أسلحة الدمار الشامل واستيرادها وحيازتها واستخدامها.

١٢٣ - وأوضحت أن السنة الحالية تشكل فرصة تاريخية لإحراز تقدم في مجالات نزع السلاح النووي وعدم الانتشار واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية من خلال الصكوك القائمة والمبادرات الجديدة أيضاً. كما ينبغي تسخير أوجه التآزر والعمليات التكميلية بغية تحرير العالم من التهديد الذي تشكله الأسلحة النووية.

١٢٤ - واستطردت قائلة إن الدورة الأولى للجنة التحضيرية تشكل بالنسبة للدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية على السواء فرصة لتعزيز التنفيذ الفعال للمعاهدة، لا سيما فيما يتعلق بالمادة السادسة المتعلقة بنزع السلاح النووي وكذلك فيما يتعلق بعقد مؤتمر هلسنكي. وستواصل كولومبيا، بوصفها عضواً في منطقة خالية من الأسلحة النووية، الدعوة إلى إنشاء المزيد من هذه المناطق.

١٢٥ - وواصلت بالقول إن كولومبيا ستشارك بنشاط في المفاوضات المقبلة المتعلقة بوضع صك ملزم قانوناً لحظر الأسلحة

١١٨ - وأضاف أن العالم لا يواجه حالياً تحدياً أمنياً أكبر من ذلك الذي تطرحه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. فقد استأنف ذلك البلد أنشطته في مجال إعادة المعالجة، واعترف بتخصيب اليورانيوم لأغراض صنع الأسلحة النووية، وأجرى خمس تجارب نووية والعديد من عمليات إطلاق القذائف التسيارية في تحدٍ سافر للعديد من قرارات مجلس الأمن. وقد فشلت الجهود الدبلوماسية الحسنة النية على مدى السنوات العشرين الماضية في وقف البرامج النووية المحظورة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وهدفها المعلن هو أن تكون قادرة على شن هجوم بالأسلحة النووية على المدن في الولايات المتحدة وعلى حلفائها. وإن خطر تعرض سول أو طوكيو لهجوم نووي تشنه كوريا الشمالية على هو خطر حقيقي. والأمر لا يعدو أن يكون مسألة وقت قبل أن تطور جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية القدرة على شن هجمات على البر الرئيسي للولايات المتحدة. ومع ذلك، فإن هدف الولايات المتحدة ليس تغيير النظام. إذ من مصلحة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بالذات أن تتخلى عن برامجها المتصلة بالجمال النووي والقذائف إذا كانت ترغب في تحقيق الأمن والتنمية الاقتصادية والاعتراف الدولي.

١١٩ - واستطرد موضحاً أن الوقت قد حان لاستعادة السيطرة على الوضع ولأن يقوم جميع أعضاء المجتمع الدولي بما يتوجب عليهم فعله لممارسة ضغوط دبلوماسية واقتصادية متزايدة على كوريا الشمالية لتغيير المسار، بوسائل منها تنفيذ جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ونظراً لخطورة الوضع، ينبغي أن تكون مسألة تحديد كيفية التخفيف من التهديد النووي الصادر عن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية محور مناقشات اللجنة التحضيرية.

١٢٠ - ومنذ أن أعلنت كوريا الشمالية انسحابها من المعاهدة، فشلت ثلاثة مؤتمرات استعراضية في التوصل إلى توافق في الآراء بشأن ضرورة مساءلة الدولة المنسحبة عن أي انتهاكات ارتكبتها عندما كانت لا تزال طرفاً في المعاهدة. فالسماح للدول الأطراف بانتهاك المعاهدة ومن ثم الانسحاب منها دون عواقب فيه تجاهل للمبدأ الأساسي للقانون الدولي. وعلى العكس من ذلك، فإن الإنفاذ الصارم لذلك المبدأ من شأنه أن يحافظ على سلامة المعاهدة بحد ذاتها. وإضافة إلى ذلك، فمن المهم ضمان ألا تتمكن الدولة المنسحبة من التهرب من التزاماتها تجاه الدول الأطراف الأخرى بعدم إساءة استخدام فوائد التعاون النووي السلمي.

النووية وإزالتها. وتمثل المبادرات المتوازنة لمعالجة نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين فرصة لتنشيط وتكملة عمل الصكوك القائمة في هذا المجال، لا سيما فيما يتعلق بالمعاهدة.

١٢٦ - وأعربت في الختام عن أسف كولومبيا لعدم توصل المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٥ إلى اعتماد وثيقة ختامية، وأكدت من جديد تأييدها لأن يعتمد المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٢٠ نتائج تحظى بتوافق الآراء على أساس خطة عمل المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠.

١٢٧ - السيد كاستيانوس لوبيز (غواتيمالا): قال إن بلده ملتزم التزاماً راسخاً بالامتنال لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ويعلق أهمية خاصة على نزع السلاح النووي وعلى عملية اعتماد صك ملزم قانوناً بشأن حظر الأسلحة النووية وإزالتها، وفقاً للمادة السادسة من المعاهدة. ومما يؤسف له أن الافتقار إلى الإرادة السياسية لدى بعض الدول النووية للوفاء بالالتزامات المتفق عليها في المؤتمرات الاستعراضية السابقة قد أصبح عقبة أمام تحقيق ذلك الهدف النبيل. ويضاف إلى ذلك عدم إنفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وعدم قدرة مؤتمر نزع السلاح على اعتماد برنامج عمل لمدة ٢١ عاما متتالياً. ويواجه الكوكب الآن تهديداً متزايداً يتمثل في كون الدول الحائزة للأسلحة النووية لن تكتفي بزيادة ترساناتها فحسب، بل ستطورها أيضاً إلى أقصى حد، متذرة في ذلك بحماية أمنها القومي. بيد أن السبيل الوحيد لتحقيق الأمن الجماعي، بل وضمان بقاء البشرية في نهاية المطاف، يكمن في الإزالة الكاملة للأسلحة النووية.

١٢٨ - واستطرد بالقول إن غواتيمالا تدرك العواقب الإنسانية الخطيرة التي يمكن أن تنجم عن تجارب الأسلحة النووية وتفجيرها، وهي من بين ١٢٧ دولة أيدت رسمياً التعهد الإنساني الذي قدمته النمسا في مؤتمر فيينا لعام ٢٠١٤ المعني بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية. وقد أثبتت المؤتمرات المتعلقة بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية التي عقدت في أوصلو، وفي ناياريت بالمكسيك، وفي فيينا بصورة قاطعة أن استخدام الأسلحة النووية ستكون له عواقب كارثية على الحياة على كوكب الأرض، وأن استخدامها لا يتوافق إطلاقاً مع المبادئ الأساسية للقانون الدولي الإنساني. وستواصل غواتيمالا العمل مع الدول الأخرى التي وقعت على التعهد من أجل كفالة إدراج تلك العناصر في الوثيقة الختامية لمؤتمر عام ٢٠٢٠.

١٢٩ - وواصل قائلاً إن المناطق الخالية من الأسلحة النووية تشكل عنصراً أساسياً من عناصر نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين. وتؤيد غواتيمالا بقوة إنشاء مثل هذه المنطقة في الشرق الأوسط وتأسف لعدم عقد مؤتمر هلسنكي المتفق عليه في خطة عمل المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠. وينبغي عقد هذا المؤتمر في أقرب وقت ممكن.

١٣٠ - وواصل قائلاً إن المناطق الخالية من الأسلحة النووية تشكل عنصراً أساسياً من عناصر نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين. وتؤيد غواتيمالا بقوة إنشاء مثل هذه المنطقة في الشرق الأوسط وتأسف لعدم عقد مؤتمر هلسنكي المتفق عليه في خطة عمل المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠. وينبغي عقد هذا المؤتمر في أقرب وقت ممكن.

١٣١ - وأضاف قائلاً إنه بالنظر لأهمية بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، فإن غواتيمالا تحث الدول المدرجة في المرفق ٢ التي لم تصدق بعد على المعاهدة على أن تفعل ذلك. وتدين بأشد العبارات التجارب النووية التي أجرتها مؤخراً جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. فهذه الأعمال تضر بالسلم والأمن الدوليين، وتزيد التوترات الإقليمية وتعوق الجهود المتعددة الأطراف الرامية إلى تعزيز الحوار وبناء الثقة، بغية إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في شبه الجزيرة الكورية.

١٣٢ - وختاماً، أشار إلى أن غواتيمالا، التي أبرمت اتفاق ضمانات، وبروتوكولاً إضافياً وبروتوكول كميات صغيرة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، تؤكد من جديد على الحق غير القابل للتصرف للدول الأطراف في المعاهدة في استخدام وتطوير التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية، وفقاً للمادة الرابعة من المعاهدة.

رُفعت الجلسة الساعة ١٣:٠٠.